الفصل الثالث عشر

الاقتصاد الفلسطيني

نظرة عامة

استمرت خلال العام 2012 ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق التنمية الاقتصادية وتدمر القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال استمرار الاستيلاء والسيطرة الإسرائلية على الأراضي الفلسطينية إضافة إلى عمليات قصف المباني السكنية وتدمير المصانع والمنشآت الاقتصادية، وتجريف المزارع واقتلاع الأشجار، والحصار والإغلاق، مما ألحق أضراراً بالغة بالاقتصاد الفلسطيني ساهمت على تدهوره وتكبده خسائر فادحة.

ونتيجة لذلك فقد تراجع معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال عام 2012، مع تباطؤ الأنشطة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، حيث لا يزال يعاني الاقتصاد الفلسطيني من صعوبات كبيرة تحد من قدرته على التعافي أو النهوض، ولا تزال الاختلالات الهيكلية موجودة. وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) شهد ارتفاعاً بنسبة 5.9 في المائة خلال العام 2012، وهي نسبة أقل من تلك التي شهدها خلال العام 2011 والتي بلغت حوالي 12 في المائة[1]، إلا أنه بقي قريباً من المستويات السائدة قبل حوالي ثلاثة عشر عاماً كونه يعتمد على عوامل غير ذاتية، وأنه غير منتج لفرص العمل، إذ أن هذا النمو لم يعتمد على زيادة الاستثمار للقطاع الخاص أو زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وهو الأمر الذي تتحمل مسؤوليته ممارسات الاحتلال الإسرائيلية التي أعاقت إمكانية الحركة من خلال وجود أكثر من ألف حاجز ثابت ومتنقل في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومواصلة بناء جدار الفصل العنصري، والتضييق على انتقال الأفراد والبضائع في السوق الداخلية ومع الأسواق الخارجية بكافة السبل، واستغلال الفرص لتدمير البنى التحتية والمرافق العامة[2].

وقد عانت دولة فلسطين من أزمة مالية خانقة خلال عام 2012 ابتداءً من شهر يونيو/حزيران، أثرت في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في دفع رواتب موظفيها، وتسديد قيمة السلع والخدمات التي يقوم القطاع الخاص بتزويد المؤسسات الحكومية بها. ويعود ذلك للعجز في جانب الإيرادات بسبب حجز الاحتلال الإسرائيلي لإيرادات الجمارك وعدم تسليمها للسلطة الفلسطينية، والتضييق على انتقال الأفراد والبضائع في السوق الداخلية ومع الأسواق الخارجية، واستغلال الفرص لتدمير البنية التحتية والمرافق العامة، بالإضافة إلى عدم وفاء المانحين بالتزاماتهم المالية المقرر دفعها.

---

(1) سلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية، رام الله، فلسطين، فبراير 2013.
(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب الإحصاء السنوي، رام الله، 2011.

إن الفقر والبطالة والأمن الغذائي هي من التحديات الرئيسية التي تواجه فلسطين، وأن السياسات والتدخلات التي تندرج في إطار مكافحة الفقر للحد من البطالة وتعزيز حالة الأمن الغذائي، تشكل محوراً رئيسياً من محاور الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية[3]. ولقد اجتهدت دولة فلسطين وبذلت جهوداً حثيثة وأقرت سياسات اقتصادية بهدف معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير أداء مؤشرات القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال السعي لتحقيق الاستدامة المالية، حيث سعت دولة فلسطين في خطة التنمية للأعوام 2011-2013، إلى الاعتماد على الإيرادات المحلية، والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية لتغطية الإنفاق الجاري وسداد الدين العام المتراكم، لكن غالباً ما تواجه هذه الجهود بتحديات رئيسية تفاقمها سياسات الاحتلال الإسرائيلي العنصرية.

التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية

التطورات الاقتصادية الكلية

الناتج المحلي الإجمالي

رغم ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مقوماً بالأسعار الجارية) من نحو 9.8 مليار دولار عام 2011 إلى نحو 10.3 مليار دولار عام 2012 محققاً نمواً بنسبة 4.9 في المائة، إلا أنه بقي أقل مما شهده عام 2011 من ارتفاع بمعدل قياسي بلغ 17.3 في المائة، نتيجة ارتفاع النمو في قطاع غزة والذي جاء نتيجة مجموعة من العوامل من بينها طفرة الإنشاء الممولة في معظمها من المعونات والمساعدات الخارجية، ولتخفيف القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على دخول بعض المواد الخام ومواد البناء إلى قطاع غزة، وزيادة التجارة عبر الأنفاق مع مصر. في المقابل شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً محدوداً عام 2012 نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي في قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي والحصار المستمر على القطاع. أما في الضفة الغربية المحتلة، فقد استمرت القيود الإسرائيلية على النشاط الاقتصادي والأزمة المالية التي تعاني منها دولة فلسطين عائقاً أمام ارتفاع معدلات النمو بشكل كبير.

وشهد قطاع غزة ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.6 في المائة مقارنة مع 5.6 في المائة في الضفة الغربية المحتلة، إذ ساهم قطاع الخدمات بأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2012 نحو 2533.5 دولار محققاً نمواً قدره 1.8 في المائة، و بذلك شهد أداء الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً مقارنة مع نسبة النمو في الناتج والمحققة في عام 2010 والتي بلغت نسبته حوالي 24 في المائة، وذلك نتيجة لتصعيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي مستويات قيودها المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة لتراجع قيمة المساعدات الدولية[4].

[3] وزارة الاقتصاد الفلسطينية، الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الأهداف الإغاثية للألفية بحلول العام 2015، يونيو/حزيران 2012.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الربعية، الربع الرابع، رام الله، فلسطين، إبريل 2013.

وفيما يتعلق بقيمة الناتج القومي الإجمالي فقد ارتفعت من نحو 10.5 مليار دولار عام 2011 إلى نحو 11.0 مليار دولار، وأدى هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي من نحو 2670 دولار عام 2011 إلى نحو 2711 دولار عام 2012، بنسبة نمو قدرها 1.5 في المائة مقارنة بعام 2011 والذي شهد نمواً بمعدل 14 في المائة مقارنة بعام 2010)[5].

من جانب آخر، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 (مقوماً بالأسعار الثابتة) لتبلغ قيمته نحو 6.79 مليار دولار محققاً نمواً قدره نحو 5.9 في المائة مقارنة بنسبة نمو بحوالي 12 في المائة عام 2011، فيما ارتفعت قيمة الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2004 إلى نحو 7.23 مليار دولار عام 2012، مما أدى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.7 في المائة ليصل إلى 1679.5 دولار مقارنة بحوالي 1635.2 دولار عام 2011[6].

جدير بالذكر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتفاوت بشكل كبير بين قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، فعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو في قطاع غزة خلال السنوات الأربع الأخيرة ، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ظل أقل من مثيله في الضفة الغربية المحتلة، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة 1074.5 دولار عام 2012 مقارنة مع 2093.3 دولار في الضفة الغربية خلال العام 2012، أي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية يعادل 1.9 ضعف نصيب الفرد في قطاع غزة[7].

ورغم هذا النمو والذي بقى معتمداً على تدفق المساعدات الدولية والتوسع في الإنفاق العام، إلا أنه لم يسهم بشكل فاعل في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب تبعية الاقتصاد الفلسطيني القسرية للاحتلال الإسرائيلي والذي يتحكم بمنافذ الدخول والخروج من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يؤدي إلى تردي المناخ الاستثماري وتعاظم الدين الداخلي لفلسطين.

الاستثمار

تراجعت قيمة الاستثمار الإجمالي عام 2012، مما أدى إلى تراجع نسبته للناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمته نحو 1.8 مليار دولار مقابل 2.0 مليار دولار عام 2011، محققة تراجع في نسبته من نحو 20.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 17.9 في المائة للعامين 2011، 2012 على التوالي. فقد تراجع معدل نمو الاستثمار العام بنسبة 17.3 في المائة عن العام 2011، كما تراجع معدل نمو الاستثمار الخاص بنسبة 3.6 في المائة مقارنة بعام 2011[8].

---

(5) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

(6) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الربعية، مرجع سبق ذكره.

(7) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الربعية، مرجع سبق ذكره.

(8) نفس المرجع السابق.

ويعود هذا التراجع إلى الأزمة التي واجهتها الموازنة الفلسطينية خلال العام 2012 بسبب انخفاض مستويات المساعدات الدولية التي تقدم للاقتصاد الفلسطيني، وارتباط الجزء الأكبر من تلك المساعدات بالصرف على بند الأجور والرواتب. وبالتالي يبقى مستوى الاستثمار ونوعيته غير كافيين ولا يتناسبان مع متطلبات واحتياجات الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني أساساً من تخلف بنيته الأساسية والإنتاجية جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي العنصرية للأراضي الفلسطينية.

الاستهلاك

شهد العام 2012 ارتفاع قيمة الاستهلاك الإجمالي لتبلغ قيمته 13.6 مليار دولار مقارنة بنحو 12.4 مليار دولار في عام 2011، وهو ما يمثل نمواً قدره 10.4 في المائة، وذلك مقابل نموه بنحو 14.5 في المائة في عام 2010، فقد بلغ إجمالي الاستهلاك العام 3.11 مليار دولار عام 2012 مقارنة مع 2.9 مليار دولار في عام 2011، كما بلغ الاستهلاك الخاص 10.5 مليار دولار عام 2012 مقارنة مع 9.4 مليار دولار عام 2011[9].

كما تراجع معدل نمو الاستهلاك العام بنسبة 6.4 في المائة بعد أن بلغ 16.1 في المائة عام 2010، كما أدى استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني وسياسات الحصار ونقاط التفتيش إلى ازدياد مستويات الإحساس بعدم الأمان، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص من نحو 14.1 في المائة عام 2010 إلى نحو 11.8 في المائة عام 2012 [10]، الأمر الذي يدلل بوضوح على ما تسببت فيه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من تدمير للقطاع الخاص الفلسطيني.

المساعدات الدولية

قدرت احتياجات التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية في عام 2012 بنحو 1.3 مليار دولار، منها مليار دولار لدعم الميزانية و300 مليون دولار لدعم التنمية، ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فإن دولة فلسطين عانت في العام 2012 من عجز حوالي 540 مليون دولار. ويستدل من ذلك أن الأزمة المالية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني والمعتمد على المعونات ستتفاقم ما لم يزيد التمويل الأجنبي، وتخفف القيود الإسرائيلية المفروضة على الضفة الغربية، ويتم فك الحصار عن قطاع غزة، كما يجب على المانحين التحرك بشكل عاجل لمواجهة أزمات دولة فلسطين، إذ يقدر حجم المساعدات التي حصلت عليها دولة فلسطين بنحو 1.14 مليار دولار لسد العجز، وتأتي أغلب المساعدات التي تحصل عليها من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية.

(9) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الربعية، مصدر سبق ذكره.

(10) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الربعية، مصدر سبق ذكره.

وفي سياق الدعم العربي فلابد من الإشارة إلى أن القمة العربية في بغداد مارس 2012، كانت قد أقرت توفير 100 مليون دولار شهرياً كشبكة أمان للسلطة الفلسطينية بعد قيام الاحتلال الإسرائيلي باحتجاز عوائد الضرائب الفلسطينية، وتحويلها إلى سداد الديون المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية على الفلسطينيين. وقد قامت دولة فلسطين بالاقتراض من البنوك المحلية بناء على القرارات العربية الخاصة بدعم دولة فلسطين لمعالجة هذه الأزمة المالية المتفاقمة وسد جزء من رواتب 153 ألف مواطن يعملون لديها.

وجدير بالذكر أن المساعدات المالية لا تتضمن قيمة المساعدات الأخرى المقدمة من مختلف الدول والهيئات غير الحكومية (العربية والدولية) والتي تتم عبر مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة لمؤسسات المجتمع المدني، حيث يتعذر حصرها أو تقدير قيمتها ودور هذه المساعدات في امتصاص التأثيرات السلبية للممارسات الإسرائيلية والمجتمع الفلسطيني، مع إعطاء دور ثانوي لتطوير البنية التحتية الفلسطينية التي تحظى باهتمام في قائمة أولويات المانحين الدوليين، وهو الأمر المرتبط أساساً بالقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تمويل مثل هذه المشروعات. لذا فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي في موازنة دولة فلسطين من خلال تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية أمراً يصعب تحقيقه في الفترة الحالية مع استمرار الاحتلال وقيوده على الاقتصاد الفلسطيني.

مستقبل التنمية وتحولاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة

لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يشكل العائق الأكبر أمام تحقيق عملية التنمية في فلسطين، إذ يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على 62 في المائة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وهي المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية اللازمة لدفع العملية التنموية في فلسطين إلى الأمام، والتي دونها لا يمكن أن يتحقق للشعب الفلسطيني أي نوع من أنواع التنمية المستدامة التي يسعى الاحتلال الإسرائيلي من خلال سياساته وإجراءاته الاستعمارية والتوسعية إلى إفشالها وعدم تحقيقها.

وقد أكد تقرير المراقبة الاقتصادية والمُقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة والذي أصدره البنك الدولي في سبتمبر/أيلول 2012، على أن الاقتصاد الفلسطيني يتسم بضعف قدرته التنافسية على المدى البعيد، وأن النمو الاقتصادي المستدام لا يزال غائباً، وأن القوى العاملة معرضة لخطر فقدان قابليتها للتشغيل والعمل على المدى البعيد، كما أن القطاعات الاقتصادية الأساسية آخذة في التراجع.

وقد أثر الاحتلال الإسرائيلي تأثيراً مدمراً في القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، ولاسيما في قطاع الزراعة، وفقد الاقتصاد الفلسطيني الوصول إلى 40 في المائة من أراضي الضفة الغربية المحتلة و 82 في المائة من مياهها الجوفية، وفي قطاع غزة لم يعد من الممكن الوصول إلى نصف المساحة القابلة للزراعة إضافة إلى فقدان 85 في المائة من الثروة السمكية، الأمر الذي يؤكد أن الوصول إلى تنمية اقتصادية طويلة الأجل أصبح أملاً بعيد المنال في عام 2012 مما كانت عليه في السنوات السابقة.

وتعتبر المنطقة (ج) في الضفة الغربية المحتلة التي تسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي سيطرة كاملة من أهم المناطق لتطوير القدرات المستدامة للاقتصاد الفلسطيني، وتكمن أهميتها بشكل رئيسي في تركيبتها بأنها الوحيدة المتواصلة في الضفة الغربية، ترتبط فيما بينها 227 منطقة جغرافية منفصلة عن بعضها البعض ومصنفة تحت مسمى المناطق (أ) و (ب)، ومن ثم فإن الترابط الاقتصادي بين هذه المناطق سوف يستمر في التعرض للخطر بشكل كبير، طالما استمرت القيود الإسرائيلية المفروضة على المنطقة (ج)، كما أن المنطقة (ج) من أكثر المساحات وفرة بالمعادن في الضفة الغربية، فهي تكتنز أغلبية المياه الجوفية، ومعظم الأراضي الزراعية والمصادر الطبيعية، والاحتياطي من الأراضي التي توفر الأساس الاقتصادي للنمو في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وفي نهاية المطاف فإن الاقتصاد الفلسطيني يتأثر برمته بما يحدث في المنطقة (ج).

ورغم التحديات التي تواجه دولة فلسطين فقد استمرت دولة فلسطين في تنفيذ الجهود الإصلاحية للاقتصاد والتنمية، حيث يشكل الدعم المالي المستمر للسلطة الفلسطينية من قبل المانحين والجهود الإصلاحية التي تبذلها السلطة عاملان ضروريان لإدارة العجز التمويلي الذي تواجهه دولة فلسطين في الوقت الحاضر، ولابد من إيلاء المجتمع الدولي درجة أكبر من الاهتمام لإزالة المعوقات، بهدف السماح بتحقيق نمو حقيقي يقوده القطاع الخاص الفلسطيني، إذ أن استمرار الوضع الراهن من خلال القيود على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغياب الفرص الحقيقية لانفتاح الاقتصاد الفلسطيني سيؤثر بشكل دائم على تنافسية الاقتصاد الكلي.

وقد أشار تقرير مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة والذي عقد في بروكسل مارس 2012، إلى أن عدم وجود أفق سياسي يضاهي التقدم المحرز في جدول أعمال بناء الدولة الفلسطينية هو العقبة الأساسية التي تحول دون تحقيق تغيير أكثر دلالة بالنسبة للفلسطينيين على ارض الواقع، لذلك فإن انتعاش الاقتصاد الفلسطيني يتطلب اتخاذ خطوات عملية وجدية برفع الحصار عن قطاع غزة، ووقف عمليات الإغلاق الداخلي والخارجي، ورفع الحواجز بين المدن الفلسطينية، وإزالة القيود المفروضة على الاستثمارات العامة والخاصة.

والخلاصة هو أن طول أمد الاحتلال والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه السبب الرئيسي لقصور جهود التنمية الاقتصادية الفلسطينية، فإنهاء الاحتلال والاستيطان شرط لا غنى عنه لترسيخ التنمية المستدامة، وما لم يحدث تغيير جذري في ميزان القوة الاقتصادية والسياسية بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني، سيظل الانتعاش الاقتصادي الحقيقي في الأرض الفلسطينية المحتلة بعيد المنال. كما سيشكل رفع القيود الإسرائيلية المفروضة على العمال الفلسطينيين بما في ذلك القيود المفروضة على تنقلهم وعلى قطاع الأعمال والتجارة، وتمكين دولة فلسطين من تحصيل جميع إيرادات التجارة، خطوات أولى مفيدة نحو إنهاء التأثير السلبي الناجم عن هذا الاحتلال، ويعزز من إمكانيات إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على النحو الذي تدعو إليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

التطورات الاجتماعية (السكان – القوى العاملة)

تشير التقديرات الإحصائية الفلسطينية إلى ارتفاع عدد الفلسطينيين في العالم عام 2012 إلى حوالي 11.6 مليون نسمة مقارنة بنحو 11.22 مليون نسمة عام 2011، يعيش منهم 4.3 مليون نسمة في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عنوة عام 1967، بما يتضمن حوالي 2.7 مليون فلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، إضافة إلى 1.6 مليون في قطاع غزة، كما يعيش حوالي 1.4 مليون نسمة في داخل الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها عام 1948، وما يقارب 5.2 مليون فلسطيني في الدول العربية، ونحو 655 ألف فلسطيني في الدول الأجنبية، ليرتفع معدل النمو السكاني إلى نسبة 4 في المائة في عام 2012. كما بلغت نسبة اللاجئين نحو 44.2 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليستمر ارتفاع الكثافة السكانية من 693 فرد لكل كيلو متر مربع في عام 2011 إلى 713 فرداً لكل كيلو متر مربع في عام 2012. وتصنف الأراضي الفلسطينية المحتلة طبقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان أنها من الدول ذات الكثافة السكانية العالية، لا سيما في قطاع غزة الأمر الذي يفرض العديد من التحديات على الاقتصاد الفلسطيني[11].

وفيما يتعلق بسوق العمل الفلسطيني وطبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد ارتفعت نسبة القوى العاملة بين الأفراد من نحو 43.0 في المائة من السكان عام 2011 إلى نسبة 43.6 في المائة من السكان عام 2012، وبذلك ارتفع عدد المشاركين في القوى العاملة في عام 2012، إلى حوالي 1.114 مليون شخص مقارنة بحوالي 1.059 مليون عام 2011، أي بزيادة قدرها 5.2 في المائة.

وبلغت نسبة القوى العاملة في الضفة الغربية المحتلة 45.5 في المائة من السكان مقابل 40.1 في المائة في قطاع غزة الذي ارتفعت نسبتها فيه بشكل ملحوظ عن عام 2011 التي بلغت فيه هذه النسبة 38.4 في المائة، بينما لم يطرأ أي تغيير للنسبة في الضفة الغربية المحتلة. وقد بلغت نسبة المشتغلين من الذكور نحو 69.2 في المائة مقابل 17.9 في المائة للإناث، حيث تعود هذه الفجوة الكبيرة في المشاركة بين الطرفين وبشكل أساسي إلى قيود الاحتلال التي تحول دون زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني[12].

ورغم ارتفاع نسبة المشاركة في القوى العاملة الفلسطينية، إلا أن نسبة البطالة ارتفعت لتصل إلى حوالي 23.0 في المائة عام 2012 مقارنة بحوالي 20.9 في المائة عام 2011، (19 في المائة في الضفة الغربية، 31 في المائة في قطاع غزة)، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بمستوى أعلى من الارتفاع في نسبة المشاركة بالقوى العاملة، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية حوالي 260 ألف شخص خلال العام 2012، منهم حوالي 139 ألف في الضفة الغربية المحتلة وحوالي 121 ألف في قطاع غزة. ويعود هذا الارتفاع في

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات القوى العاملة، الربع الرابع رام الله، فلسطين، فبراير 2013.

[12] نفس المرجع السابق.

معدل البطالة في فلسطين إلى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل سنوياً. وتشير التقارير الإحصائية الفلسطينية والدولية إلى أن التفاوت الكبير في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يتحدد بنوعية وحجم مستوى القيود والممارسات التي تقوم فيها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة[13].

كذلك فقد شهد العام 2012 زيادة عدد العمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي من 753 ألف عامل عام 2011 إلى 771 ألف عامل عام 2012، ويشكلون ما نسبته 90.3 في المائة من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين، حيث وصل عدد العاملين الفلسطينيين عام 2012 إلى حوالي 858 ألف عامل، مقارنة بحوالي 837 ألف عامل في عام 2011، بزيادة بنسبة 2.5 في المائة، وتعزي هذه الزيادة الضعيفة في عدد العاملين عام 2012 إلى تراجع معدل النمو في هذا العام خصوصاً في قطاع غزة. من جهة أخرى ارتفع عدد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي من 84 ألف عامل عام 2011 إلى 87 ألف عامل عام 2012 بما يمثل نحو 9.7 في المائة من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين.

كما بلغت نسبة العاملين في القطاع الحكومي والمؤسسات العامة 22.8 في المائة ترتفع هذه النسبة لتبلغ نحو 40.1 في المائة في قطاع غزة في حين تنخفض هذه النسبة إلى 15.7 في المائة في الضفة الغربية، وهي النسبة التي تبرز ارتفاع الوزن النسبي للأنشطة الخدمية وللقطاع الحكومي في قطاع غزة على حساب أنشطة القطاع الخاص، التي تأثرت بممارسات وسياسات الحصار والتقييد المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي[14].

ورغم التفاوت النسبي في معدلات النمو للعاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال العام 2012، إلا أن التوزيع النسبي للعامين بقي مشابهاً لما كان عليه الوضع عام 2011، حيث تركز العاملون في نشاط الخدمات والفروع الأخرى، وسجل من خلالها نشاط النقل والتخزين والاتصالات أعلى معدل في نمو العاملين بنسبة 8.4 في المائة مقارنة مع عام 2011. وقد بلغت نسبة مساهمة العمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى حوالي 62.3 في المائة في عام 2012، مقارنة بحوالي 62.4 في المائة في عام 2011، أما عن المساهمة في باقي القطاعات الاقتصادية، فقد توزعت العمالة الأخرى عليها كالتالي: قطاعات الزراعة والصناعة والبناء بواقع 11.4، 11.9، 14.4 في المائة على التوالي، مقارنة بتوزيعها بمعدلات 11.9، 11.8، 13.9 في المائة من القطاعات السابقة لعام 2011[15]. كما أظهرت البيانات الإحصائية استمرار تفاوت أجر العامل بين قطاع غزة والضفة الغربية والاقتصاد الإسرائيلي، حيث بلغ متوسط الأجر اليومي للعامل 16.8، 23.4، 43.57 دولار لكل منهم على التوالي[16]، الشكل (1).

---

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات القوى العاملة، مرجع سبق ذكره.
[14] نفس المرجع السابق.
[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات القوى العاملة، مرجع سبق ذكره.
[16] نفس المرجع السابق

الشكل (1): توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية عام 2012 (%)

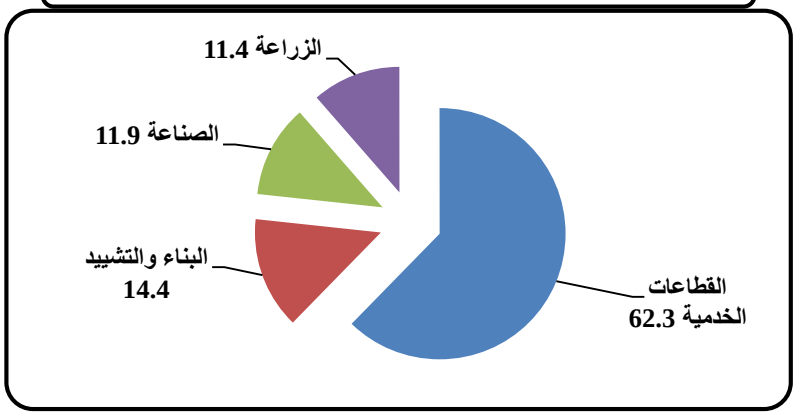

من جانب آخر فقد شهد العام 2012 استمرار تفشي معدلات الفقر والاعتماد على المساعدات بين قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني، حيث تتميز ظاهرة الفقر في فلسطين بخصوصية شديدة تنبع من خصوصية القضية الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث ومآسي، لاسيما الاقتلاع والتشريد والحروب والاحتلال والحرمان من حقوقه المشروعة، الأمر الذي أدى إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني بسبب هذه العوامل، حيث يعاني حوالي ربع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من الفقر عام 2012 وأكثر من 33 في المائة من انعدام الأمن الغذائي. وقد كانت نسبة الفقر في قطاع غزة أعلى بكثير من الضفة الغربية، حيث بلغت النسبة في قطاع غزة 38.8 في المائة مقارنة مع 17.8 في الضفة الغربية، كما أن حوالي 12.9 في المائة من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع بواقع 7.8 في المائة في الضفة الغربية و21.1 في المائة في قطاع غزة وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية [17].

التطورات القطاعية

الزراعة

تشكل مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية مقارنة بالاحتياجات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك مقارنة بالإنتاج الزراعي والذي كان يوفر الغذاء لنحو ربع أبناء الشعب الفلسطيني فيها، إذ انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من 5.1 المائة عام 2011 لتبلغ 4.9 عام 2012، كما تراجعت القيمة المضافة من 380.6 مليون دولار في عام 2011 إلى 332.6 مليون دولار عام 2012، أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 12.6 في المائة، كما انخفض عدد العاملين في هذا القطاع بنسبة 2 في المائة عن العام 2011، ليبلغ عدد العاملين فيه في عام 2012 نحو 91 ألف عامل [18].

(17) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات القوى العاملة، مرجع سبق ذكره.

(18) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012، رام الله، فلسطين، مايو 2013. ولا يشمل عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية عددهم في إسرائيل والمستوطنات وذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

ويعتبر قطاع الزراعة في عام 2012 أكثر القطاعات الاقتصادية تراجعاً بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على عناصر الإنتاج الزراعي مثل الأرض والمياه، وتعدد القيود العدائية المفروضة على الإنتاج والتسويق للمنتجات الزراعية الفلسطينية، وغياب البرامج الزراعية الحكومية الداعمة للمزارعين ومحدودية موازنتها، ومواصلة السياسات العدوانية الهادفة لتقليص وتدمير وتقييد الاستخدام الفلسطيني للأراضي الزراعية التي تنتهجها سلطات الاحتلال، كما يشكل جدار الفصل العنصري الذي تقيمه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية المحتلة عقبة أساسية يواجهها المزارع الفلسطيني، تتمثل في عدم قدرته على الوصول إلى أراضيه الزراعية أو على تسويق منتجاته الزراعية إن استطاع الوصول إليها فتتعرض إما للتلف أو بيعها بأسعار زهيدة، مما يؤدي إلى الخسارة الفادحة التي تؤثر بدورها على مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي. لذا فإن القطاع الزراعي يعاني من تدني الإنتاجية وتدني مستوى أجور العاملين فيه، حيث لا يزيد معدل الأجر الذي يتقاضاه المزارع عن 66 في المائة من معدل الأجر اليومي للعاملين في قطاعات الصناعة والبناء والقطاعات الأخرى. كما يواصل الاحتلال الإسرائيلي المستوطنين الإسرائيليين العدوان على شجرة الزيتون خاصة خلال موسم حصاده من خلال قلع وتدمير وحرق هذه الشجرة المباركة، لما تمثله من دور مركزي في حياة الفلسطينيين وما تتمتع فيه من أهمية اقتصادية واجتماعية.

أما فيما يتعلق بمحصول الزيتون والزيت المستخرج منه، والذي يمثل بدوره المحصول الاستراتيجي الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني، فقد زادت كمية الزيت المستخرج من الزيتون في فلسطين خلال العام 2012 بنسبة 11.9 في المائة مقارنة بعام 2011، إذ بلغت كمية الزيتون المزودة للمعاصر هذا الموسم بهدف عصره لاستخراج الزيت حوالي 104.7 ألف طن، كما بلغت القيمة المضافة للمؤسسات العاملة في نشاط عرض الزيتون حوالي 5.6 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة إنتاج المعاصر 9.1 مليون دولار أمريكي، تأتي هذه الزيادة في هذا المحصول الاستراتيجي نتيجة نجاح الفلسطينيين في صد بعض من عدوان سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين لأشجار الزيتون بشكل متواصل[19].

وعلى صعيد آخر لا يزال قطاع الصيد البحري في قطاع غزة يتعرض للعدوان والاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي عن طريق زوارقها الحربية في عرض البحر، والتي تفتح نيران أسلحتها الرشاشة بشكل كثيف تجاه قوارب الصيادين الفلسطينيين لإرغامها على الإبحار في عمق 3 أميال بحرية فقط، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإنتاج والدخل والناتج لهذا القطاع، وأدى إلى انضمام أكثر من 70 في المائة ممن يعملون في هذا القطاع إلى شريحة العاطلين عن العمل والمعتمدين على تلقي المساعدات الإنسانية. لذلك فإن إزالة القيود المفروضة على هذا القطاع وإتاحة حرية الحركة لتنقل الأشخاص والبضائع دون عوائق إلى كافة الأراضي والأسواق وسهولة الحصول على المياه، بالإضافة إلى القدر الكافي من الاستثمارات في الهياكل الأساسية، كلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى توسع كبير في رقعة الأراضي الزراعية المروية في المنطقة (ج) [20] وغور الأردن وغيرها من المناطق.

---

(19) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012، مرجع سبق ذكره.

(20) المناطق: (أ) تخضع لسيطرة فلسطينية كاملة امنياً وإدارياً، ومنطقة (ب) تخضع لسيطرة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيلية، ومنطقة (ج) تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة أمنياً وإدارياً.

الصناعة

لا تزال نسبة مساهمة الناتج الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي قريبة من مستوياتها التي تحققت منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات، فقد تراجعت نسبة مساهمته من 12 في المائة عام 2011 إلى نحو 11.9 في المائة عام 2012، نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، والقيود المفروضة على الاستيراد، والاستهداف المباشر للبنية الإنتاجية الفلسطينية، والممارسات التي تعوق عملية الإنتاج وترفع من كلفة المنتجات الفلسطينية، وتراجع مستويات تنافسيتها في السوق المحلي والأسواق الخارجية. وقد بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الفلسطيني في عام 2012 حوالي 810.5 مليون دولار مقارنة بحوالي 773.5 مليون دولار في عام 2011 بنسبة نمو بلغت 4.8 في المائة، وبلغ عدد العاملين في هذا القطاع 92 ألف عامل[21]، الشكل (2).

الشكل (2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 (%)

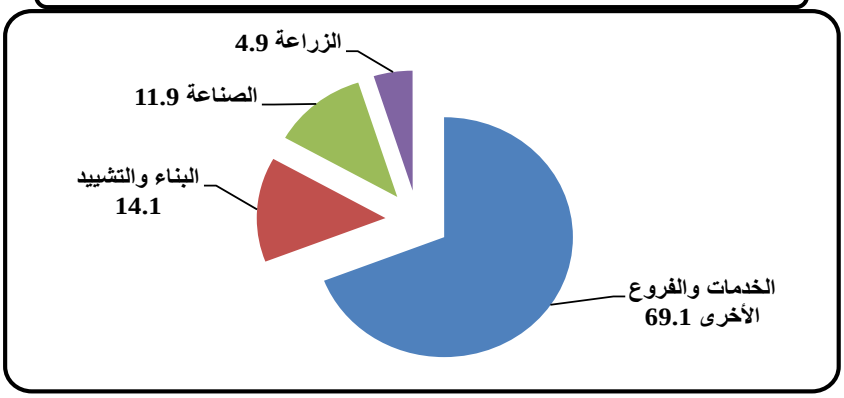

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الممارسات العدوانية الإسرائيلية قد حالت دون تطور الصناعات الفلسطينية التي يمكن لها أن تنافس الصناعات الإسرائيلية، وأضعفت الترابطات الأمامية والخلفية للقطاع الصناعي الفلسطيني، وأجبرتها على استخدام المواد الخام الإسرائيلية والأجنبية وبنسبة تفوق 85 في المائة مما أدى إلى جعلها عرضة لتقلبات الأسعار الإسرائيلية والأجنبية.

وتشكل صناعة الحجر والرخام وعلى سبيل المثال أهم الصناعات الفلسطينية، ويعمل فيها 25 ألف عامل فلسطيني، وتساهم بنحو 25 في المائة من الإيرادات الصناعية، ويقدر الإنتاج من هذه الصناعة بحوالي 1.8 مليون طن سنوياً، وتقع 60 في المائة من مصانع الحجر والرخام الفلسطينية في المناطق المصنفة (أ) و (ب) في الضفة الغربية المحتلة، وفي المقابل تسيطر المستوطنات الإسرائيلية على حوالي نسبة 85 في المائة من هذه الصناعة، من خلال 11 مصنع

(21) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012، مرجع سبق ذكره.

للاحتلال الإسرائيلي متواجد على أراضي الضفة الغربية، متسببة في خسارة الاقتصاد الفلسطيني لما قيمته 574 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 7.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الصناعة الهامة[22].

وفي سياق العدوان الإسرائيلي على مقدرات الشعب الفلسطيني وموارده الطبيعية، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي حرمان الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من مورد استراتيجي هام هو البحر الميت وما يحتويه من أملاح ومعادن ذات قيمة عالية تستولي عليها وتقوم باستخراجها وبيعها، وتحظر أي نشاط اقتصادي فلسطيني في تلك المنطقة، وتقدر الخسائر السنوية للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله لموارد البحر الميت بنحو 1.1 مليار دولار أي ما يعادل 13.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

البناء والتشييد

لا يزال قطاع البناء والتشييد يشكل أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 14.1 في المائة عام 2012 مقارنة بنحو 13.9 في المائة عام 2011 ونحو 9.5 في المائة عام 2010، كما بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع حوالي 955.1 مليون دولار في عام 2012، مقارنة بحوالي 896.8 عام 2011، بنسبة نمو بلغت 6.5 في المائة. وقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع في عام 2012 حوالي 75 ألف عامل بنسبة زيادة 7 في المائة عن العام 2011.

ويتركز الجزء الأكبر لقطاع البناء والتشييد في قطاع غزة، وذلك بعد العدوان الوحشي الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية عام 2008 أوائل عام 2009، وما تبعه من عدوان متواصل وخاصة الهجوم الوحشي الإسرائيلي عليه في نوفمبر من العام 2012 وأدى ذلك إلى هدم وتدمير المنازل والمستشفيات والمؤسسات المدنية والحكومية[23].

ويعود نمو قطاع البناء والتشييد في قطاع غزة إلى التخفيف النسبي للحصار وللقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على إدخال مواد البناء لصالح بعض مؤسسات الأمم المتحدة، إضافة إلى البدء في تنفيذ مشاريع اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة بتكلفة 400 مليون دولار، ومنها إقامة مدينة الشيخ حمد بن خليفة السكنية في جنوب قطاع غزة، إضافة إلى توقيع عقد تنفيذ شارع صلاح الدين الرئيسي والذي يربط جنوب قطاع غزة بشمالها، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى حاجة المجتمع الفلسطيني لنحو 400 ألف وحدة سكنية خلال السنوات العشر القادمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة والقدس المحتلة لمواجهة النمو الطبيعي للسكان.

(22) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012، مرجع سبق ذكره.
(23) نفس المرجع السابق.

الخدمات

يشكل قطاع الخدمات النسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث وصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 69.1 في المائة عام 2012 مقارنة بنحو 68.2 في المائة عام 2011، ووصل عدد العامين في هذا القطاع إلى حوالي 484 ألف عامل في عام 2012.

ويشكل القطاع السياحي جزءاً هاماً في قطاع الخدمات، حيث ارتفع عدد النزلاء في الفنادق في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 510 ألف نزيل عام 2011 إلى 575 ألف نزيل عام 2012، بزيادة قدرها 12.7 في المائة، مع زيادة عدد ليالي المبيت من 1.25 مليون ليلة عام 2011 إلى 1.34 مليون ليلة عام 2012، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات الأشغال للغرف في هذه الفنادق من 26.1 في المائة عام 2011 إلى 29.1 في المائة عام 2012[24].

وقد ساعد مساهمة نمو قطاع الخدمات في عدم انهيار القطاعات الأخرى والذي عمد الاحتلال الإسرائيلي على تدميرها وخاصة القطاع الزراعي، كما يشير نمو هذا القطاع (قطاع الخدمات) إلى أن الاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة يعاني تشوهاً هيكلياً، حيث كان لا بد أن يشكل كل من القطاعين الزراعي والصناعي نسبة أعلى في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من قطاع الخدمات.

التجارة الخارجية

ارتفع العجز في صافي الميزان التجاري الفلسطيني بنسبة 11.4 في المائة مقارنة مع العام 2011، حيث بلغت قيمته 5.2 مليار دولار في عام 2012 بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المشددة لتقييد الاقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من الزيادة المضطردة في الصادرات، إلا أن قيمة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني تفاقمت بشكل ملحوظ خلال الفترة 2004-2012، نتيجة زيادة قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة اكبر من الزيادة في الصادرات، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في عجز الميزان التجاري خلال تلك الفترة حوالي 9.0 في المائة[25].

فقد ارتفع إجمالي الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات بنسبة 5.3 في المائة عام 2012 ليصل إلى حوالي 1.89 مليار دولار مقارنة مع 1.80 مليار دولار في عام 2011، لتبلغ نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 18.5 عام 2012[26]. وتعود هذه الزيادة المحدودة لاستمرار تأثير حظر التصدير من قطاع غزة (باستثناء بعض شحنات الزهور والتوت الأرضي التي تسمح الاحتلال الإسرائيلي بخروجها بكميات منخفضة وعلى فترات متباعدة)، إضافة إلى عرقلة

(24) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012، مرجع سبق ذكره.

(25) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2012، رام الله، فلسطين، يناير 2013.

(26) نفس المرجع السابق.

الحركة في الضفة الغربية بتطبيق نظام البوابات عبر جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي أدى إلى رفع كلفة النقل على التاجر الفلسطيني. كما ارتفعت الواردات من السلع والخدمات إلى 7.16 مليار دولار عام 2012 مقارنة مع 6.53 مليار دولار في عام 2011 بزيادة نسبتها 9.7 في المائة مقارنة بعام 2011، إذ بلغت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 69.9 في المائة عام 2012.

وقد أشارت التقارير الدولية إلى أن الصادرات الإسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني ليست جميعها منتجات إسرائيلية، وإنما هي منتجات المستوطنات الإسرائيلية في تحايل وتزوير إسرائيلي، وقد أقرت دولة فلسطين للحيلولة دون هذا التحايل عام 2010 قانوناً لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية يعاقب بالحبس والغرامة أي شخص يتعامل مع منتجات المستوطنات، كما قامت العديد من البلدان الأوروبية وغيرها مثل (بريطانيا، سويسرا، الدنمارك، هولندا، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا وغيرها من الدول)، بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية. وجراء معوقات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة أمام الاقتصاد الفلسطيني لا يزال السوق الإسرائيلي المستوعب الأساسي للتجارة الفلسطينية نحو 85.9 في المائة من الصادرات الفلسطينية، وحوالي 69.6 في المائة من الواردات الفلسطينية، وتحرم هذه التبعية الكبيرة الاقتصاد الفلسطيني من مصادر الواردات وأسواق التصدير الأكثر قدرة على المنافسة، وتزيد من احتمال تعرضه لهزات دورات الأعمال التجارية في الاقتصاد الإسرائيلي.

وتتركز الصادرات والواردات الفلسطينية في مجموعة محددة من السلع، فقد احتلت أبرز عشر سلع من أصل 4783 سلعة تم استيرادها في عام 2011، حوالي ثلث الواردات إلى فلسطين، ويأتي في مقدمتها زيت الوقود (ديزل) بنسبة 12.0 في المائة، والبنزين 4.9 في المائة، والغاز الطبيعي 4.7 في المائة. أما أبرز عشر سلع تم تصديرها إلى الخارج من فلسطين عام 2011، فقد شكلت ما نسبته 43.5 في المائة من إجمالي السلع المصدرة البالغ عددها 1241 سلعة، ويأتي في مقدمة السلع المصدرة أحجار البناء التي تمثل 12.6 في المائة، يليها السبائك بنسبة 7.8 في المائة، والرخام بنسبة 4.5 في المائة، وأكياس النايلون بنسبة 3.6 في المائة[27].

القطاع المصرفي

يتكون هيكل الجهاز المصرفي الفلسطيني من ثمانية مصارف محلية منها ستة مصارف تجارية ومصرفين إسلاميين، إضافة إلى عشرة مصارف وافدة تجارية من ضمنها ثمانية مصارف أردنية ومصرف مصري واحد، وآخر بريطاني، تعمل جميعها من خلال 226 فرعاً ومكتباً موزعة في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد حقق القطاع المصرفي نمواً نسبياً في عام 2012، حيث ارتفعت قيمة الموجودات إلى نحو 10.0 مليار دولار عام 2012، مقابل 9.1 مليار دولار عام 2011، وهو ما يمثل نمواً قدره 9.8 في المائة، كما حققت الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني نمواً بلغ 3.9 في المائة لتبلغ قيمتها نحو 7.2 مليار دولار مقابل 7.0 مليار دولار عام 2011. كما حققت

(27) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2012، مرجع سبق ذكره.

التسهيلات الائتمانية نمواً بلغ 18.3 في المائة عام 2012 لترتفع قيمتها من نحو 3.5 مليار دولار عام 2011 إلى نحو 4.2 مليار دولار في عام 2012، وأيضاً ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من نحو 2.4 مليار دولار في عام 2011 لتصل إلى نحو2.7 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 11.7 في المائة[28].

وقد قررت سلطة النقد الفلسطينية في خطوة منها لتطوير آليات عمل الجهاز المصرفي الفلسطيني إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من شرط تسديد الدفعة النقدية المقدمة والبالغة 10 في المائة من رصيد الدين القائم والمتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المصنفة، وذلك بهدف تسهيل جدولة الديون المتعثرة للمنشآت لتنشيط العملية الإنتاجية من خلال توفير السيولة اللازمة لهذه المنشآت. كما شملت الإجراءات التحفيزية إعفاء المصارف من تكوين احتياطي المخاطر بنسبة 1.5 في المائة مقابل التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهذه الإجراءات جاءت لتحقيق الشمول المالي وتعزز دور المؤسسات المصرفية في تعزيز وتطوير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تسهيل عملية وصول هذه المؤسسات إلى مصادر التمويل لتعزيز حجم القروض الإنتاجية[29].

الموازنة العامة

واصلت دولة فلسطين في عام 2012 جهودها بعيدة المدى التي انطلقت في عام 2008 من أجل تقليص العجز في الميزانية وتحقيق الاستدامة المالية وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة، وجاء تنفيذ هذه الجهود في بيئة غير مواتية تتسم بتراجع دعم الجهات المانحة وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية، وفي الوقت ذاته ظل القطاع الخاص عاجزاً عن تخفيف حدة الضغوط المالية الواقعة على دولة فلسطين من خلال التوسع في الاستثمار والإنتاج، ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية وتوليه فرص العمل لتخفيف الضغوط على الحكومة والتي ينظر إليها كملاذ آمن أخير[30].

ولقد أدى حصول فلسطين على مركز دولة غير عضو "بصفة مراقب" في الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني من العام 2012 إلى تداعيات خطيرة مست الوضع الاقتصادي الفلسطيني، إذ مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياساتها العنصرية المتمثلة بحجز أموال الضرائب التي هي حق للشعب الفلسطيني وتحويلها إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية، في انتهاك لجميع الاتفاقيات الموقعة مع دولة فلسطين، مما أدى إلى زيادة الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية والتي تؤثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، إضافة إلى عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها، كما انخفض الدعم العربي من 443 مليون دولار عام 2007 إلى 276 مليون دولار عام 2012، هذا الدعم تم إقراره في قمة بيروت 2002 بمبلغ 55 مليون دولار شهرياً أي ما يعادل 660 مليون دولار سنوياً، كل هذه العوامل أدت تراجع في معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني[31]، أنظر الإطار رقم (1).

---

(28) سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التطورات النقدية، الربع الرابع، العدد الثاني، فبراير 2013.

(29) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012، مرجع سبق ذكره.

(30) الإنكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الإنكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، أيلول سبتمبر 2012.

(31) سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، إحصاءات المالية العامة، رام الله، فلسطين، يناير 2013.

الإطـار رقم (1)

التداعيات الاقتصادية لانضمام فلسطين للأمم المتحدة كدولة غير عضو

أدت عضوية فلسطين في الأمم المتحدة كدول غير عضو بصفة مراقب بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2012 إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية الفلسطينية، حيث قام الاحتلال الإسرائيلي فور هذا الاعتراف الأممي بحجز أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبيها من الشعب الفلسطيني بناءً على "بروتوكول باريس" الموقع عام 1994، كما قام الكونغرس الأمريكي بحجب المساعدة المالية الأمريكية لدولة فلسطين ، مما أضعف قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها وخاصة دفع رواتب موظفيها.

ولكن من جانب آخر سيمكن الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو من الانضمام إلى عدد كبير من الاتفاقيات الدولية من بينها معاهدة قانون البحار التي وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1982 وبموجبها يتم تحديد المياه الإقليمية للدول، وهو ما يسمح للفلسطينيين ببسط سيادتهم على الحدود البحرية لقطاع غزة والتخلص من السيطرة الإسرائيلية عليه، الأمر الذي سيعود بالفائدة على قطاع الثروة السمكية الفلسطينية. أما فيما يتعلق بانضمام فلسطين للمنظمات الدولية فإنه يحق للدولة غير العضو الحصول على عضوية منظمات دولية أبرزها منظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، وهو ما قد يحرر الفلسطينيين من القيود الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي حالياً على الأراضي الفلسطينية، ويدعم علاقات فلسطين الاقتصادية والتجارية.

وتشير التحليلات الاقتصادية إلى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي ومواصلة العدوان وسلب الأراضي والسطو على مقدرات الشعب الفلسطيني وموارده الطبيعية، ستؤدي حتماً إلى تعرض دولة فلسطين إلى أزمات مالية خانقة خلال الفترات المقبلة سوف تؤثر على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتوقعات بتفاقمها في حال تواصلت هذه الممارسات العدوانية الإسرائيلية.

وفي محصلة لما سبق عرضه حول الآثار الاقتصادية المحتملة لانضمام فلسطين للأمم المتحدة فلابد من التأكيد على:

- إن استمرار سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي والمياه والمعابر البرية والبحرية والجو دون تمكين الفلسطينيين من إدارة المعابر والسيطرة على الحركة، وتحكمهم بالبضائع الصادرة والواردة سيؤدي إلى تواصل المعاناة من أزمات اقتصادية متتالية.
- كما أن الإبقاء على "بروتوكول باريس" الاقتصادي دون تغيير سيعقد من الأزمة الاقتصادية ويحول دون فرص نجاح أي تنمية اقتصادية مستقبلية، لذا يجب العمل على إدخال تعديلات على "بروتوكول باريس" لتمكين الاقتصاد الفلسطيني من النهوض والنمو والتخطيط لتنمية اقتصادية مستدامة، وذلك من خلال تنويع العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي والخارج. جدير بالذكر انه ولمواجهة الأزمة المالية الخانقة التي واجهتها دولة فلسطين بحجب الاحتلال الإسرائيلي لأموال الضرائب الفلسطينية ونقص أموال المساعدات الدولية خاصة بعد رفع مكانتها إلى دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة، أقر مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة "قمة بغداد" قراراً رقم (551)، بتوفير شبكة أمان عربية بقيمة 100 مليون دولار شهرياً، وأكد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري والمندوبين في دورات عادية وطارئة على هذا القرار الذي تم التأكيد عليه مجدداً في "قمة الدوحة" مارس 2012.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بالموازنة المالية للسلطة الفلسطينية لعام 2012 فقد بلغ حجم موازنة دولة فلسطين نحو 3.26 مليار دولار وهو نفس المستوى المسجل تقريباً عام 2011. وبحسب قانون الموازنة الفلسطينية لعام 2012 فمن المزمع تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية لتقليل قيمة العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي لتعزيز مستويات الاستدامة المالية.

وقد انطوت الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية على تحسين طفيف في قيمة الإيرادات والمنح والتي ارتفعت لنحو 3.17 مليار دولار مقارنة بنحو 3.15 مليار دولار عام 2011. وعلى الرغم من محدودية مستويات النشاط الاقتصادي، إلا أن الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية قد أنطوت على تحسين معدلات التحصيل الضريبي حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية (بما يشمل إيرادات المقاصة) إلى نحو 2.57 مليار دولار عام 2012 مقارنة بنحو 1.96 مليار دولار عام 2011، الملحق (1/13).

وقد أشادت المؤسسات المالية والدولية على الجهود الإصلاحية التي واصلتها دولة فلسطين خلال عام 2012، إلا أنها أشارت إلى وجود بعض التحديات التي تواجه الاستدامة المالية للاقتصاد الفلسطيني.

وعلى صعيد النفقات العامة فقد استقرت عند مستوى 3.26 مليار دولار وتشكل النفقات الجارية الجزء الأكبر حيث بلغت نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام نحو 85 في المائة مقارنة بنحو 87 في المائة في عام 2011، وهو ما يعكس تواضع نصيب الإنفاق الاستثماري في الموازنة بفعل الضغوط التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني. وقد أجمعت المؤسسات المالية والدولية على الجهود الإصلاحية التي واصلتها دولة فلسطين خلال عام 2012، إلا أن هناك بعض الملاحظات العامة والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي الذي تعاني منه دولة فلسطين والمتمثلة فيما يلي:

- مرور إيرادات المقاصة للتجارة الفلسطينية عبر الاحتلال الإسرائيلي، وهي إيرادات تحصلها الاحتلال الإسرائيلي نيابة عن دولة فلسطين، على النحو المنصوص عليه في "بروتوكول باريس"، الأمر الذي دفع الاحتلال الإسرائيلي مرات عديدة إلى حجز تلك الإيرادات المستحقة للسلطة الفلسطينية، مما أدى إلى زعزعة استقرار وضع دولة فلسطين المالي والاقتصادي الفلسطيني، وذلك لأن الإنفاق العام هو مصدر أساسي للنمو الاقتصادي، ولأن إيرادات المقاصة تشكل 70.3 في المائة من حجم إيرادات دولة فلسطين، وهو ما يؤثر في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مع القطاع الخاص، ودفع الأجور في الوقت المحدد، ويقوض أيضاً آفاق الاستثمار بتشجيع مناخ يتسم بعدم اليقين وزيادة المخاطر على الموردين والدائنين من القطاع الخاص، الأمر الذي يؤكد أن هناك حاجة سريعة وملحة لإعادة النظر في "بروتوكول باريس" الاقتصادي.

- وجود انخفاض في حصة الإنفاق على التنمية في موازنة دولة فلسطين والتي وصلت إلى مبلغ زهيد قدره 215 مليون دولار أي 3.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، وزيادة الإنفاق على التنمية زيادة طفيفة

في عام 2011 لنحو 386 مليون دولار أي 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن الفوائد الضائعة لانخفاض مستويات الإنفاق على التنمية ربما تكون مرتفعة للغاية، في ظل استنزاف الهياكل الأساسية والقيود المفروضة على جزء كبير من القاعدة الإنتاجية الفلسطينية.

- إن الضعف المالي للسلطة الفلسطينية ناجم أساساً عن تسرب الإيرادات إلى الاحتلال الإسرائيلي، وعدم التمتع بالسيادة في تحصيل الضرائب وضمان المعلومات الضريبية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص القاعدة الضريبية وخفض معدلات التحصيل، وفرض ضغوط اقتصادية على التزامات دولة فلسطين في مجال الإنفاق للتصدي للأزمات الإنسانية والاقتصادية المتكررة، وقد قدرت التكلفة الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال من حيث الناتج الممكن الذي لم يتحصل عليه في الاقتصاد الفلسطيني في عام 2010 حوالي 6.9 مليار دولار أي أكثر من 82 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.